Determinants Of Sino-US Relations

Dr.Roula Ismail*
Dr.Duraed Alissa**
Rania Mohjazi ***

(Received 20 / 1 / 2022. Accepted 2 / 10 / 2022)

□ ABSTRACT □

The Sino-American relations are characterized by a large degree of change, as it is described as a complex relationship full of contradictions. Despite the competition between the Chinese and American powers in many fields, they need each other in other areas**.**

The research aims to study the potentials of China and the United States of America in international hegemony .And identifying areas of cooperation and competition between them, in addition to studying the determinants of Sino-US relations.

The researcher reached several conclusions, the most important of which is that the bilateral relations between China and the United States of America were distinguished by strangeness, as each side views the other as neither an enemy nor a friend, and that the common interests between the two countries are what guided the relationship between them, not friendship or political ideology.

Key Words: Economic determinants - military determinants - geographic determinants - cultural determinants - China - United States of America - Sino-American trade balance

*Associate Professor.Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria. Roula.Kzee.Ismail@gmail.com

**Assistant Professor.Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria. Duraed410@yahoo.com

***Postgraduate Sudent, .Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria . raniamehjazi79@gmail.com

محددات العلاقات الصينية الأمريكية

الدكتورة رولا غازي اسماعيل*
الدكتور دريد العيسى**
رانيا محجازي ***

(تاريخ الإيداع 20 / 1 / 2022. قُبِل للنشر في 2 / 10 / 2022)

□ ملخّص □

إن العلاقات الصينية الأمريكية تتميز بدرجة كبيرة من التغيير حيث توصف بأنها علاقة معقدة ومليئة بالتناقضات فعلى الرغم من التنافس بين القوتين الصينية والأمريكية في مجالات عديدة إلا انهما في حاجة بعضهما البعض في مجالات أخرى.

يهدف البحث إلى دراسة مقومات كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة الدولية وتحديد مجالات التعاون والتنافس بينهما بالإضافة إلى دراسة محددات العلاقات الصينية الأمريكية.

توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها أن العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تميزت بالغرابة حيث ينظر كل طرف إلى الآخر بأنه لا عدو ولا صديق وإن المصالح المشتركة بين البلدين هي التي قادت العلاقة بينهما وليست الصداقة أو الايديولوجية السياسية .

الكلمات المفتاحية :المحددات الاقتصادية –المحددات العسكرية –المحددات الجغرافية –المحددات الثقافية– الصين – الولايات المتحدة الأمريكية – الميزان التجاري الصيني الأمريكي.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
Roula.Kzee.Ismail@gmail.com
** مدرس – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
Duraed410@yahoo.com
*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
raniamehjazi79@gmail.com

مقدمة:

اتسمت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالحذر والسكون تارة وبالتوتر والخلاف تارة أخرى في ضوء وجود عدد من القضايا المشتركة بين البلدين ،فأشكال التعاون والتنافس بينهما يمثل نمطاً فريداً في التشكيل الدولي الحالي، ونظراً لمكانة الصين كقوة صاعدة يمكن أن تصبح دولة عظمى مهيمنة والولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى مهيمنة يمكن أن تفقد هذا الترتيب لصالح الصين.

لذلك كان لابد من دراسة محددات العلاقات الصينية الأمريكية وتحليل ابعادها على المستوى الاقليمي والدولي .

أهمية البحث و أهدافه:

تكمن أهمية البحث من أهمية العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأثرها على مجريات الأحداث في الساحة الدولية ،حيث سيتم دراسة محددات هذه العلاقات القائمة بين البلدين وتحليل أبعادها الاقليمية والدولية .

أهداف البحث:

1-دراسة مقومات كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة الدولية.

2-دراسة مجالات التعاون والتنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

3-دراسة محددات العلاقات الصينية الأمريكية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما هي محددات العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟

فرضيات البحث:

توجد علاقة بين المحددات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وبين العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية .

حدود البحث:

الحدود الزمانية من عام 2000-2020. الحدود المكانية الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل محددات العلاقات الصينية الأمريكية بالإضافة إلى مجالات التعاون والتنافس بين البلدين بالاعتماد على البيانات الدقيقة المنشورة في تقارير البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي.

1-خصائص العلاقات الصينية الأمريكية

تتسم العلاقات الصينية الأمريكية بمغزى إستراتيجي هام في عملية بناء التحديثات في الصين .فالصين دولة منفتحة انفتاحًا شاملاً على الخارج، وهي بحاجة إلى الأسواق الخارجية والأموال والتكنولوجيا والكفاءات الإدارية ومصادر المعلومات والتجارب الإدارية ، التي غالبيتها ترد من الولايات المتحدة التي تعتبر أكثر دولة في العالم حيوية في مجال التطور التكنولوجي وأقواها من حيث القوة الاقتصادية. إلا أن أمريكا لها مغاز خاصة من الانفتاح الصيني ، تتعلق برغبتها في الولوج إلى الاقتصاد والمجتمع الصيني لتثبيت مصالحها وترسيخ أهدافها .

الصين باعتبارها أكبر دولة نامية في العالم بحاجة إلى مناخ سلمي لتطوير ذاتها ، بينما الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على شن حروب كبيرة على المستوى العالمي في أي مكان و زمان ، لذلك فهي قادرة على تخريب البيئة السلمية والتنموية في الصين ، فإذا بقيت العلاقات الصينية الاميركية محافظة على طبيعتها ، يمكن ضمان وضع السلام والتنمية العام في الصين ، مما يمكنها بالمضي قدماً في عملية البناء الاقتصادي والتطور السياسي .

إن تدخل الولايات المتحدة في مسالة تايوان الصينية يؤثر في وضع العلاقات الصينية الأمريكية التي تؤثر بشكل مباشر على المصالح الصينية الكبرى في الحفاظ على وحدتها الوطنية وأمنها القومي وللسبب ذاته ظلت القيادة الصينية تضع مسألة إقامة علاقات صينية أمريكية طبيعية والحفاظ عليها وتطويرها في المقام الأول في سياستها الخارجية ، وتعالجها كمسالة إستراتيجية تتعلق بالمصالح العليا. مما يستوجب التنازل والتراجع عن بعض الأمور والقضايا الجزئية وإخضاعها لصالح الإستراتيجية العامة للدولة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية فإن فهمها لإستراتيجية العلاقات الصينية الأمريكية وأهميتها ، عدا كون الصين إحدى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، يقوم على الاسس التالية (محمد،2017):

–على الرغم من أن القوة العسكرية الصينية لن تكون قادرة على منافسة القوة العسكرية الاميركية للسنوات القادمة إلا انها احدى الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا النووية والتقنية الصاروخية ، وتتمتع بقدرة تطوير قوة نووية تهدد الولايات المتحدة ، كما أنها تلعب دوراً كبيراً وهاماً في الحفاظ على عدم انتشار الأسلحة النووية والحد من انتشار التقنية الصاروخية وغيرها من المجالات الاخرى.

– الصين دولة تتمتع بتأثير كبير في منطقة شرق آسيا ، ولها مصالح استراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة في الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا.

–الصين باعتبارها دولة نامية تشهد سرعة تطور اقتصادي كبيرة ، تلعب دوراً هاماً في حل المسائل العالمية بما فيها البيئة والمخدرات والتهريب والهجرة والطاقة وغيرها.

2–عناصر قوة امريكا والصين

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى اقتصاد في العالم بحيث لا يجاريه على الأقل من حيث الحجم أي اقتصاد آخر إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية ، كما تعد الدولة الأولى من حيث الناتج القومي الإجمالي والذي وصل إلى حوالي 13 تريليون دولار عام 2006 وهو ما يساوي 30% من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا (مجيد ، 2008) ، إن المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي تأتي أيضاً من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم فمن أصل 500 شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها 164 شركة وتحتل 32 شركة أمريكية المراتب الأولى بين المئة فضلاً عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الانتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية والأوروبية (مرزوق ،1997) من ناحية أخرى لا يزال الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية إذ يشكل حوالي 60 % مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الأجنبية (مارتين وشومان ، 1998) فضلاً عن ذلك إن ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى لم يستند إلى أسس مادية فحسب سواء الاقتصادية منها أو العسكرية ولكن استند أيضاً إلى قدرات بشرية وثقافية وسياسية مما جعلها قوة ذات تأثير فاعل في السياسة الدولية .

يعود التغيير في ميزان القوة ، بين أميركا والصين ، إلى تعاظم قوة الصين وليس إلى انحدار أميركا ، فما زالت الولايات المتحدة الأميركية هي القوة الأعظم اقتصاديًا وعسكريًا وما زالت هيمنتها السياسية واضحة ، ولكنها تجد نفسها أمام تحديات عديدة للحفاظ على هذا التفوق .فعلى الرغم مما يعتقد عن أفول أميركا ، فإنها تبقى قوة اقتصادية وعسكرية عظمى ، حيث يبلغ ناتجها القومي الإجمالي 14 تريليون دولار سنويًا ، ويصل نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي إلى 41 ألف دولار . أما بالنسبة إلى الصين فلم يكن إجمالي الناتج المحلي في عام 1997 يتجاوز 11 % من نظيره الأميركي ، وفي عام 2018 وصل إلى 68 % من الأميركي (مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، 2019)

لقد كانت الصين تمضي ببطء ولكن بثقة في بناء نهضتها الحديثة ، في تجربة فريدة تقوم على نظام شيوعي مركزي سياسياً ونظام رأسمالي حر أو شبه حر اقتصاديًا فتح المجال للاستثمارات العالمية ،حيث نقلت المئات من الشركات اليابانية والأميركية والأوروبية مصانعها إلى الصين مستفيدة من الأيدي العاملة الرخيصة والمؤهلة ، ومن جهدها لنقل أحدث التكنولوجيات العالمية ، ومن تنظيم محكم لإمكاناتها البشرية والمادية من أجل تنمية مستدامة بمعدلات نمو مرتفعة. ومن الناحية العسكرية ، تخصص الصين ميزانية مهمة لتطوير إمكاناتها ، ما يجعلها تتموضع في المرتبة الرابعة عالميًا .فهي تمتلك أكبر جيش في العالم يقدر بنحو مليونين ونصف المليون عسكري مدرب ، وكانت قد دخلت النادي النووي منذ سنة 1964.

صاغت الصين ، بوصفها قوة عالمية صاعدة ، نموذجًا عالميًا للقوة يختلف عن النموذج الأميركي ، ساعية إلى تحويل النظام الدولي الراهن إلى نظام متعدد القطبية .وليس أمام الولايات المتحدة الأميركية من خيارات سوى أن تقاوم التحدي الصيني وتحاول المحافظة على الوضع القائم في آسيا ، أو أن تتراجع عن دورها المهيمن في آسيا لمصلحة الهيمنة الصينية ، أو تبحث عن حل وسط يسمح للصين بدور أكبر، لكن مع احتفاظها بوجودها القوي أيضًا. وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية سوف تظل ، في الأمد المنظور ، الدولة القائدة اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا في العالم ، أما الصين فسوف تواجه تحديات عديدة على المستوى الداخلي والعالمي.

3-مجالات التنافس والتعاون

تتأرجح العلاقات الأميركية–الصينية بين التنافس والتعاون فعلى الرغم من وجود ميادين عديدة للتنافس ، فإن الصراع على البحار يعد الأهم ، إذ تكرس الصين ميزانية عسكرية ضخمة لحماية حدودها البحري, فمنذ سنة 1949 ترى الصين أن ملكية الجزر الواقعة في وسط البحر جنوبًا وشرقا تعود إليها ، كما أن الممار المائية وسط بحر الصين الجنوبي لها تأثيرات على أكثر من 40 % من الحركة التجارية في العالم لذلك تحرص الصين على السيطرة على هذه الممار.

تعد قضية تايوان أحد بؤر التوتر في العلاقات الصينية الامريكية فالصين لديها حساسية خاصة فيما يتعلق بتايوان حيث تعتبرها جزء من الصين الواحدة ولا يمكن التفريط بها أو قبول استقلالها كما أن الوجود العسكري والسياسي الأمريكي فيها يمثل تحدي بالغ لدى الصين بالإضافة إلى ذلك فإن طموح الصين لتصبح قوة عظمى يرتبط إلى حد ما بما ستؤول اليه قضية تايوان لان اعادة تايوان إلى الصين تعني مزيد من القوة السياسية والاقتصادية لها بينما تعني في الوقت ذاته تقلص الوجود والنفوذ الامريكي في المنطقة (صالح،2004)

أن المسألة الرئيسة هي ما إذا كانت الصين ستستمر في تحمل الوجود العسكري الأميركي الواسع في شرق آسيا ، أو ستقوم بجهد لإضعاف علاقات التحالف الأميركية مع اليابان وكوريا الجنوبية ، ومن ثم إرغام أميركا على عدم التدخل العسكري في الشؤون الآسيوية . وربما يكون التأثير الصيني على كوريا الشمالية أحد مداخلها إلى تحقيق هدفها ، من خلال دورها البناء في عدم انتشار الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وفي سياق صراعها التجاري مع أميركا ، تطورت علاقة أميركيا مع" تايوان"، فقد وقع الرئيس ترامب ، في 16 آذار 2018، قانون السفر إلى" تايوان" ، الذي يشجع الزيارات الرسمية المتبادلة .وقد اعتبرت الصين القانون انتهاك لسيادة الصين الواحدة ، المتفق عليها مع الإدارات الأميركية السابقة . كما وافق ترامب على صفقة بيع تايوان أسلحة متطورة، تتضمن قطع غيار لطائرات حربية من طراز F16 كما أرسلت ، في تشرين الأول سفينتين حربيتين عبر مضيق "تايوان ."كما أصدر الرئيس ترامب ، في 1 كانون الثاني 2019 ، قانون" مبادرة إعادة الطمأنة لآسيا"، الذي يؤكد على

الالتزام الأميركي تجاه أمن حلفائها الآسيويين ، بمن فيهم" تايوان"، هذه الخطوات الأميركية زادت حدة توتر العلاقات الأميركية–الصينية (مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، 2019).

إن مراكز القرار الأمريكي تنظر للصين بأنها المنافس الاستراتيجي الذي يستخدم وسائل مختلفة لتعزيز نفوذه وخدمة مصالحه وظهر ذلك التوصيف مع مجيء الرئيس ترامب الذي كانت الصين المحطة الرئيسية في زيارته الآسيوية في تشرين الثاني 2017 لما حملته من ملفات التجارة وتسهيل الوصول الى الاسواق الصينية والنزاع في بحر الصين الجنوبي والتهديد النووي في كوريا الشمالية والوضع في تايوان. كان ترامب خلال حملته الانتخابية قد وعد بتقليص العجز التجاري الأمريكي الصيني وبدأ بتنفيذ وعده في 22 آذار 2018 حيث وقع مذكرة لفرض رسوم جمركية على صادرات صينية الى امريكا تصل قيمتها الى 200 مليار دولار وردت الصين بفرض الرسوم الجمركية على الصادرات الامريكية قيمتها 100 مليار دولار، كما طالب الصين بتقليص الفائض التجاري بما لا يقل عن 100 مليار دولار علماً ان هذا الفائض بلغ 375.2 مليار دولار عام 2017 لمصلحة الصين. ولكن في اثناء لقاء الرئيسان الأميركي والصيني في مؤتمر قمة العشرين"، في كانون الأول 2018 اتفقا على هدنة مؤقتة بشأن" الحرب التجارية "الناشئة بينهما ، لمدة ثلاثة أشهر تتخللها مفاوضات لوضع حد لهذه الحرب. وبالفعل عقد الطرفان محادثات في 9 كانون الثاني 2019 حيث طالب المفاوضون الأميركيون نظراءهم الصينيين بإصلاحات هيكلية، تضمن الالتزام بتعهداتهم بعدم سرقة أسرار التكنولوجيا الأميركية ، والعمل على التوازن النسبي في الميزان التجاري أدت الى تبريد الصراع التجاري.

ومن الواضح أن المسألة لا تتعلق أساسًا بالتجارة والاستثمارات ، وإنما بالسعي الأميركي لاحتواء الصين من خلال عرض القوة في بحر الصين الجنوبي ، ومحاولة عرقلة المركز الصيني في سلسلة الإمداد التجاري العالمي ، وتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على تقليص أعمالها ومشاريعها في الصين .في المقابل تشكو الشركات الأميركية ، التي تستثمر في الصين ، من سرقة حقوق الملكية الفكرية وغموض اللوائح التنظيمية والفساد والمزايا غير العادلة التي يتمتع بها المنافسون المحليون .

وعلى الرغم من المخاوف الأميركية من صعود الصين وما يحمله من تنافس مع النفوذ الأميركي في آسيا خاصة ، يبدو أن الإدارة الأميركية تدرك حاجتها إلى الصين لكبح جماح كوريا الشمالية ، نظرًا إلى أن الأخيرة تعتمد بنسبة 90 % من اقتصادها على الصين. فالصين تضغط على كوريا الشمالية لاتخاذ مواقف معتدلة. وعلى الرغم من التأييد الأميركي ل" تايوان "إلا أنها لا تدعم الاستقلال كخيار يتخذه الناخبون في الجزيرة ، كما تقبلت أميركا مساعي الصين للحصول على موارد الطاقة والمواد الخام ، بل فتحت المجال للاستثمارات الصينية في هذا المجال.

أما ميادين التعاون الأميركي–الصيني فهي متعددة ،حيث وافق الطرفان على تعزيز التعاون في المجالات الآتية : مكافحة نزعة العنف والتطرف ، منع انتشار الأسلحة النووية ، تعزيز الأمن النووي ، القضاء على الامراض المعدية والجوع ،القضاء على الفقر المدقع ،المواجهة الفعالة لتحديات تغير المناخ ، مكافحة القرصنة، منع وتخفيف الكوارث، معالجة مشاكل أمن الشبكة ، مكافحة الجرائم عبر الحدود، مكافحة الاتجار بالبشر حيث يسعى البلدان الى تعزيز التعاون مع الاطراف الاخرى لمعالجة الهموم المشتركة وتعزيز المصالح المشتركة (أبران، 2014)

إذ إن التشابك الواسع للاقتصادين عبر التجارة والاستثمار والإقراض ، يعمل كابحاً للنزاع بين البلدين .بل يمكن القول إن ثمة علاقة تكامل (التصميم أميركي ، والتصنيع صيني ، والاستهلاك أميركي وعالمي)، والعائدات الصينية يعاد توظيف جزء كبير منها في أميركا من خلال شراء" الديون الأميركية.

وهكذا ، يمكن القول إنهما تعيشان تبعية متبادلة إلى حد ما، إذ تصدر الصين ما قيمته % 21 من إجمالي صادراتها إلى السوق الأميركية ، وتمول الديون الأميركية ما يعادل 585 مليار دولار من السندات الأميركية كما يصل حجم الاستثمارات الصينية في أميركا إلى 1.3 تريليون دولار. فعلى الرغم من أن الدولتين منخرطتان في منافسة ، فإنهما أنشأتا مجموعة آليات ثنائية لإدارة علاقاتهما المعقدة .إن التبادل التجاري بينهما أكبر كثيرًا من أن تجري التضحية به لأسباب سياسية(يصل حجم الواردات الأميركية إلى أكثر من نصف تريليون دولار، في حين تصدر للصين ما قيمته 135 مليار دولار).

إن هذا الخليط من التنافس والتعاون هو ما يمكن توقعه من قوتين عظميين ، حيث لهما مصالح متباينة ، ولكن لديهما أيضًا اعتماد متبادل كبير .ولكن يبدو أن التباعد بين القيم السياسية بينهما أسس لحالة مضطربة باطنها تعاون وتكامل اقتصاديان ، وظاهرها إدانة النظام الصيني القمعي إزاء حرية التعبير ، واستمراره في إنكار حق تقرير المصير في التيبت ، إضافة إلى انتقاد سياساتها الدولية ، خاصة بالنسبة لإيران (مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، 2019)

4- محددات العلاقات الصينية الامريكية

4-1 المحددات الأمنية والسياسية

على الرغم من تداخل اقتصاد البلدين بشكل كبير ، فإن تنامي قوة الصين يظهر المخاوف الأميركية ، إضافة إلى إثارتها إشكالات عديدة حول علاقتهما في المستقبل .فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهر تيار مؤثر داخل مراكز التفكير الأميركية ، ربط بين صعود الصين وتحولها إلى مصدر تهديد للقيادة الأميركية للنظام الدولي .وأنتج هذا التيار "نظرية التهديد الصيني التي استنادًا لها ، فإن الصين باتت تهدد المصالح الأميركية ، في آسيا خاصة والعالم عمومًا ، بفعل تزايد حجم القدرات الاقتصادية والعسكرية النسبية للصين ، وتركز النقاش الأميركي حول الدور الصيني البارز في آسيا ، ووصل التخوف إلى حد تصور أن الصين تسعى لدفع الولايات المتحدة بعيدًا عن سواحلها ، خاصة إزاء النشاط العسكري الصيني في بحر الصين الشرقي والجنوبي .إضافة إلى سعيها الدائم لضم" تايوان "إليها، على الرغم من حماية أميركا لها.

أن قادة الصين يبدون تخوفهم من الاستراتيجية الأميركية تجاه الصين وسعي أميركا لإضعاف وتيرة الصعود الصيني و الإعداد لصراع عسكري .ففي الوقت الذي يتجه فيه الاقتصاد الصيني نحو تجاوز الاقتصاد الأميركي ، من ناحية الحجم وليس التطور ، تتخوف الصين من الغموض الذي يكتنف العلاقات مع أميركا . ترى بعض مراكز التفكير الصينية أن الولايات المتحدة الأميركية قوة عظمى مصممة على إحباط أي متحدٍ لها ، بما ينطوي عليه ذلك من كبح القوة الصينية المتنامية ، من خلال الحشد العسكري في بحر الصين الجنوبي ، ومن خلال ربطها بقيود ومعاهدات تكبل حركتها.

في الواقع لا يظهر التنين الصيني أنيابه إلا إذا تعلق الأمر ب" تايوان "أو مضائق وجزر بحر الصين ، وربما في محيط كوريا والتسلح الياباني .وفيما عدا ذلك ، تتجه السياسة الصينية إلى الوفاق مع أميركا .ومن الجهة الأخرى يبدو أن أميركا تتجه أيضًا نحو" احتواء المنافسة."

4-2 المحددات الاقتصادية:

تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد كندا، وثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية بعد كندا والمكسيك ، حيث قامت الصين بتوسيع علاقاتها الاقتصادية بشكل كبير مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعزز الاستثمار والتجارة بين البلدين، كشريكين تجاريين مهمين . (Morrison, ، 2011)

تماشيًا مع الفلسفة الاشتراكية ، تقوم الحكومة الصينية بفرض رقابتها وسيطرتها على قطاع الاعمال .وبالرغم من ادعائها أنها غيرت من أسلوب اقتصادها التقليدي المخطط إلى اقتصاد السوق إلا أن الحكومة تشرف على جميع نواحي هذا القطاع وتقدم الحكومة القروض الائتمانية للصناعات المتنوعة التي تزيد الصادرات ، ويتم دعم التكنولوجيا وفرض الحماية على الصناعات المتطورة وتشجيع الصناعات المملوكة للقطاع العام ,وتفسر الحكومة هذه السياسة على انها اسلوب جديد للاشتراكية الصينية (سرور، 2015)

يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة والواعدة ، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك ، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام ١٩٧٩و الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي ، الذي يجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وهو ما يعرف في الصين" بسياسة المشي على ساقين "تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين (لوموان ، 2010)

وقد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين ، الأولى وهي مرحلة ما قبل الإصلاح ، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ ، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني ، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي ، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية ، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة ، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة ، ومنه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات ، وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال هذه الفترة ، لكنها معدلات لا تقارن بما حقق بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد دنغ شياو بينغ مهندس نهضة الصين الحديثة (سليم،1997) . حيث تراوحت نسبة النمو في الفترة الممتدة من ١٩٧٨ – ١٩٩٨ بين ٩ %و ١٣% و بلغت قيمة صادراتها عام ١٩٩٧ حوالي ١٨٣ مليار دولار، حيث عرفت نمو قدر ب ٢٠,6 %في حين لم تتعد نسبة نمو الواردات في نفس السنة ٢،٥% . اعتمدت الصين في عملية الاصلاح الاقتصادي والانفتاح على قوانين السوق ورفع شعار الخيار الجديد لبناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية بهدف تمكين الصين من خوض تجربتها في المنافسة في السوق العالمية حيث رفعت الصين 4 شعارات هي

1- تحديث الزراعة

2- تحديث الصناعة

3- تحديث العلوم والحقول والتقنيات والتكولوجيا

4- تحديث القوات المسلحة والقدرات العسكرية

وكانت غاية تلك الاصلاحات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة والرخاء للصينيين فيما شكلت البراغماتية والتدرج واللامركزية والانفتاح على العالم الخارجي وسائل سبل لتحقيق هذه الغاية الامر الذي ميز الاصلاحات الاقتصادية الصينية من غيرها من الدول . (عياد ، 2007)

وفيما يتعلق بالتحول الاقتصادي فأن الصين شهدت مجموعة من الإصلاحات بدأت أوائل الثمانينات ويمكن تحديد أبرز التحولات الاقتصادية فيما يلي:

١ .التحول نحو اقتصاد السوق وتمثل هذا فى الآخذ بآليات الاقتصاد الكلى من حيث الضرائب والقروض والتبادل الخارجي ، وتعديل نظام التسعير ، وسياسة الإصلاح الزراعي

٢ .ظهور المناطق الاقتصادية الخاصة :إذ دفعت الحكومة الصينية بثقلها وراء تعزيز نجاح تلك المناطق باعتبار أن نجاحها من شأنه تنشيط جذب الاستثمارات الخارجية وتحسين مناخ الاستثمار والنهوض بالمناطق المجاورة (محمد،2003)

٣ .ظهور القطاع الخاص ونمو القطاع غير الحكومي بهدف النهوض بالقطاع الصناعي وتحسين مستوى المعيشة بالتزامن مع بدء حركة الإصلاح التي تمثلت فى اللامركزية فى صنع القرار داخل السلطة الإدارية ، واضطلاع السوق بدور رئيسي في التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية وإصلاح نظام التسعير طبقا لنظام السوق ، وقد أصبحت الصين من أكبر الأسواق الجاذبة للاستثمار الأجنبي ، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٣ –1996 12.5 % من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم(A nderssen , 1998)

فقد شهدت السنوات الأولى من التسعينيات كيف أن كل شركة أمريكية تسابق لتقتنص حصة من السوق وبحلول العام ١٩٩٦ أكدت أثنتا عشرة شركة أمريكية ثقتها واهتمامها بالصين وهو ما تجلي في استثمار كل منها أكثر من ١٠٠ مليون دولار وشاع في سوق اسهم نيويورك أن اسهم الشركات الصينية هي الأسهم الأكثر ضمانا للربح وان الصين السوق التي تشهد نصف النمو العالمي وأضحت تجارة الصين قوة كبرى ومتنامية في الاقتصاديات الأمريكية والعالمية (بيرجنسكي ، 1999)

ومن هنا بدأت الأسواق الصينية تمثل فرصا حقيقية للاستثمار ، خاصة بعد عملية الانفتاح الاقتصادي ، وتعد الولايات المتحدة من أهم المستثمرين في السوق الصينية إذ يعد هذا العامل حيويا في تطور اقتصاد البلدين ، فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة وتكنولوجيتها العالية ، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية ، حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية أخرى منافسة خاصة اليابانية منها والأوروبية.

إلا أن ذلك لا يمنع من وجود مشاكل تهدد بقيام حروب تجارية بين البلدين ، إذ أصبح العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين مسألة اقتصادية خطيرة ، إذ بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين 68.677 مليار دولار عام ١٩٩٩. مما أخر من انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية آنذاك وطالبت الولايات المتحدة الصين بفتح اسواقها امام السلع الاجنبية وخاصة الولايات بهدف اصلاح الخلل في الميزان التجاري (الاخرس ، 2005) ولكن استمر العجز التجاري بالارتفاع ووصل الى 103 مليار دولار عام 2002 و 234 مليار دولار عام 2006 استمر العجز بالتزايد حتى وصل عام 2017 الى 375.2 مليار دولار حسب تقارير البنك الدولي ، وقد عملت الولايات المتحدة على مواجهة المشكلة من خلال تهديد الصين بفرض عقوبات اقتصادية ، واستغلال قضية حقوق الإنسان للضغط على الصين كلما أرادت الحصول على تنازلات لصالحها ، والتهديد بحرمانها من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (بورشتاين ، دي كيزا.، 2001)

كما أن مسألة الملكية الفكرية تمثل احد مصادر التوتر في العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة ، حيث و صل الأمر بإدارة كلينتون لفرض عقوبات تجارية على الصين بسبب قيام شركات صينية بخرق حقوق براءات الاختراع وانتهاك حقوق الملكية الفكرية حيث تكبدت الشركات الامريكية خسائر بقيمة 827 مليون دولار عام 1994 فقامت الولايات المتحدة بفرض عقوبة جمركية تصل إلى 100% على صادرات الصين إليها التي بلغت قيمتها نحو مليار دولار امريكي وفي نفس الوقت قامت الصين بتهديدات مماثلة . (عطوان ، 2004) ، إن الولايات المتحدة تعمل جاهدة من اجل تخفيض العجز في ميزانها التجاري وتمارس الضغوط على الصين من اجل رفع قيمة عملتها وفتح اسواقها للمنتجات الامريكية ، وكثيراً ما تهدد الولايات المتحدة بوقف استثماراتها في الصين بحجة خرقها لحقوق

الإنسان، لكن هذه التهديدات لا تؤثر على الصين، التي تعلم أنه بإمكانها تغطية انسحاب الشركات الأمريكية بحماس الشركات اليابانية والأوروبية للاستثمار في الصين.

زادت التجارة الصينية الامريكية في عهد الرئيس جورج بوش حيث وصل حجم التبادل التجاري الصيني الامريكي عام 2005 الى 211.63 مليار دولار وفقا للإحصاءات الصينية وعليه أصبحت الولايات المتحدة أول دولة لصادرات الصين وثاني أكبر شريك تجاري لها بعد اليابان بينما أصبحت الصين رابع دولة لصادرات الولايات المتحدة ، شكلت الولايات أكبر شريك تجاري للصين ولعبت الصين دوراً مهماً في دعم الدولار من خلال صفقات شراء سندات الخزينة الامريكية التي بلغت 247.6 مليار دولار عام 2006 وأصبحت بمثابة البنك المصرفي للولايات وتملك 585 مليار دولار من ديون الحكومة الامريكية(wang , 2010)

في الواقع نجد أن الصين تمتلك مجموعة كبيرة من المصالح الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة فالأسواق الامريكية تعد مصدر أساسي لنمو الاقتصاد الصيني و تمثل مصدر مهم للعائدات المالية الصينية فضلاً عن توفير الأسواق الأمريكية لفرص عمل كبيرة للأيدي العاملة الصينية ولا يخفى عن أحد بأن الولايات تمتلك أكبر اقتصاد في العالم وأن حاجة الصين للاستمرار في عملية النمو الاقتصادي ستدفع بها للحفاظ على علاقة متميزة مع الولايات المتحدة (عبد الله ،2007)

أما في عهد أوباما فكان هناك اتجاهين للسياسة التجارية الأمريكية تجاه الصين ،الأول يمثله الديمقراطيون حيث اعتمد الحزب لهجة انتقادات متزايدة داعين إلى اعتماد تشريعات تجارية حمائية من شأنها وضع حد لتلاعب الصين بقيمة العملة وفرض رسوم جمركية على الواردات الصيني لمكافحة إغراق السوق الأمريكي وحماية ودعم مصالح الشركات الأمريكية ، والثاني يمثله الجمهوريون حيث يعارض الحزب الإجراءات الحمائية ويدعم التكامل الاقتصادي والأسواق المفتوحة ودعم اندماج الصين في التجارة العالمية رافضاً وضع قيود تجارية على الاستيراد The American (Presidency Project.2008)

شهدت العلاقات الثنائية توترات كبيرة بسبب اتهام واشنطن الصين بالتلاعب بقيمة عملتها الأمر الذي تسبب برفع نسبة العجز التجاري الأمريكي بشك كبير وزيادة البطالة في السوق المحلي مما أدى إلى التهديد بفرض عقوبات تجارية ضد الصين اذا لم تعالج سياستها التجارية غير العادلة التي تضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية . إلا أنه رغم ارتفاع الاحتكاكات التجارية بين الصين والولايات المتحدة إلا أنه كان واضحاً أن قيام حرب تجارية بينهما ستلحق خسائر كبيرة بالاقتصاد الأمريكي مثال على ذلك الجهود الامريكية لوقف شراء الصين سندات الخزينة الامريكية سيؤدي للحد من استيراد منتجات الشركات الأمريكية التي تنقل قواعد انتاجها إلى الصين وبالتالي الحاق الضرر بالشركات الامريكية ، لقد باتت تكاملية التجارة بين الدولتين عاملا حاسماً في تنمية العلاقات الاقتصادية ودعم تهدئة العلاقات السياسية الثنائية (Xinbo, 2011)

4-3 .المحددات العسكرية:

التقدم الصيني لم يكن اقتصادياً فقط مقارنة بالوضع الأمريكي لكنه امتد إلى كل مناحي القوة الشاملة للصين ، وأصبحت القوة الناعمة الصينية متفوقة هي الأخرى بقدر يوازي تقريباً التقدم الاقتصادي أدرك صانعو السياسات في الصين أن مصالح الصين الاقتصادية باتت تمضي بمعدلات أسرع من الاستطاعة العسكرية اللازمة لحماية هذه المصالح ، لذلك قرروا العمل على تجسير الفجوة بين النمو والمصالح الاقتصادية والمقدرة العسكرية (ادريس ،2010)

ما من شك بأن القوى العسكرية في أي دولة من الدول ، تشكل ركنًا أساسياً في صون السلام الداخلي ولكيان الدولة ولبنيانها وحفظ مؤسساتها السياسية والقانونية و الاقتصادية ، كما أن المؤسسة العسكرية تضطلع بدورٍ أساسيٍ على مستوى الحفاظ على الأوضاع العامة للدولة ضمن إقليمها الجغرافي وحدودها القائمة وفي تأمين سلامة الحدود الإقليمية و الخارجية ، التي تقع في إطار المسؤولية السيادية لأي دولة من الدول ، وحماية سكان الدولة وشعوبها ومقدراتها الوطنية و حماية مصالح الدول الاستراتيجية وإدارة سياستها الخارجية وأهدافها القومية بالإضافة إلى هذا الدور الأمني –الاستراتيجي تضطلع المؤسسة العسكرية بدورٍ اقتصادي فاعلٍ ومؤثرٍ من حيث تدعيم البنى الاقتصادية للدولة ومدها بالمقدرات الاقتصادية ورفدها بالخبرات و الإمكانيات التي تجعلها تتقدم على مستوى الاقتصاد بأبعاده ومستوياته كلها . وعليه نخلص إلى أن المؤسسة العسكرية في حال كانت فاعلة ومتطورة في دولة ما، فإنها تساهم إلى جانب دورها الدفاعي و الأمني ، في تقدم الدولة ، وفي بلوغها مواقع متقدمة في بناها الاقتصادية ومؤسساتها الإنتاجية (سرور ، 2015)

لقد سعت الصين إلى تطوير قوتها العسكرية كأداة من أدوات الدولة ، حيث تهدف من ذلك التطوير تحقيق خمسة أهداف:

1- الحفاظ على النظام الأمن من خلال الحفاظ على الحزب الشيوعي.

2- الحفاظ على السلامة الإقليمية.

3- تحقيق الوحدة الوطنية، وذلك من خلال التركيز على تايوان فيتعين على الصين احتواء تايوان الانفصالية.

4- يكمن في تحقيق الأمن البحري ، فهناك اهتمام متزايد في الصين للتركيز على الدفاع عن الحقوق والمصالح البحرية فالصين في حاجة إلى استغلال الموارد البحرية لاستغلالها في التنمية الاقتصادية ، فالصين تريد ان يتم ترسيم الحدود البحرية مع جيرانها ، وبالتالي الاتفاق على التحكم في الموارد تحت سطح البحر.

5- السعي لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال المحافظة على بيئة خارجية مستقرة لمواصلة التنمية الاقتصادية للصين (Taylor Fravel، 2008)

إن القوة العسكرية الصينية تبدو مخيفة بصفة عامة، ويعود ذلك إلي عوامل مختلفة، أهمها بالطبع القوة البشرية ، فعدد أفراد القوات المسلحة الصينية يصل إلي ٢،٥ مليون جندي ، وهو ما يشكل الجيش الأكبر عالمياً من حيث القوة العددية (عبد السلام ،بدون عام) . ومن هنا تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسلح سواء الاستراتيجي أو التقليدي وكذلك من حيث التقنية و الكفاءة التكنولوجية. وتعتبر الصين التي دخلت النادي النووي عام ١٩٦٤ اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا ، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية (عبد العزيز، 2001).

ويمكن تلخيص أهم نقاط الخلاف الأمني والعسكري الأمريكي –الصيني بما يلي: زيادة مستوى الإنفاق العسكري لدى الصين. و الدرع الصاروخي الأمريكي، والتخوف الصيني من حقيقة أهداف الولايات المتحدة من إنشائه إذ تعتقد الصين بأنه يشكل خطراً عليها وخاصة ضمن محيطها الآسيوي.

4-4 المحددات الجغرافية والبشرية.

يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة ، اذ تلعب أوضاع الجغرافيا السياسية دور مهم في تشكيل بيئة القرارات السياسية لدولة ما ، فهي تتفاعل مع تأثيرات عناصر قوة الدولة وثقافتها وقيادتها ، وإليه صنع سياستها وتحديد اختياراتها وقراراتها .فتعتبر جغرافية الدولة من العوامل المهمة في تحديد توجهات

السياسة الخارجية للدولة وأحد العوامل ذات الطابع المادي والأكثر ثباتًا وديمومة في عناصر قوة الدولة ،تمتد الولايات المتحدة الأمريكية على طول 2500كم (ش،ج) و4500كم (ش،غ) في 48 ولاية اضافة لولايتي الاسكا وهاواي المشتملة على ظواهر وخصائص طبيعية وبشرية متنوعة ، تقع في امريكا الشمالية يحدها شمالاً كندا جنوباً المكسيك شرقاً المحيط الأطلسي غرباً المحيط الهادي. تقع بين دائرتي عرض 24 و 49 شمالاً وخطي طول 68 و 125 غرباً . تقدر مساحتها حوالي 9.36 مليون /كم2 (6% من اليابسة) وتحتل المرتبة 4 عالمياً بعد روسيا كندا والصين (أبران،2014) يعد دخل الفرد الأمريكي مقارنة مع الدول الغنية الأخرى في العالم مرتفعاً جداً فقد وصل متوسط دخل الفرد الأمريكي إلى حوالي 42 ألف دولار عام 2005 (عيسى ، 2008)

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا ، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي (النجم الجديد، 2004) تتربع الصين على مساحة 9596960 كم كما تعد الصين اكثر دول العالم في عدد السكان فضلا عن وجود أكثر من خمسين مليون من الصينيين المهاجرين في أنحاء العالم (صالح، 2008) ، تقع الصين بين دائرتي عرض ١٨ ° و ٥٤° ، و بين خطي طول ٧٤ ° و ١٣٥° ، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة .وتتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا ، إذ تجاور ١٤ دولة منها روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، و للصين عمق استراتيجي كبير و هو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصاً ، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي ، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب ٤٠٢٣ كم، و من الشرق إلى الغرب ٦٤٦٨ كم . وتشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم كطريق الحرير سواء البرية أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي ، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر، ومضيق فرموزا.

وبالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، و تنوع الأقاليم وتعدد الثروات الطبيعية ، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني . ومن الجانب البشري تعد الصين أكثر بلدان العالم سكاناً، بتعداد يفوق 1072008000 نسمة، حسب إحصائيات ١٩٩٩ . وهذه الأعداد الهائلة تؤهل الصين لأن تكون سوقا واسعة ، تستوعب السلع المحلية والعالمية (الصباح، 1986)

4-5 المحددات المجتمعية والثقافية

تعتبر وسائل الاعلام القناة الاساسية الفعالة والقريبة والسريعة للاتصال بين الجماهير والساسة خاصة في الولايات المتحدة حيث يعتمد صناع القرار على الاعلام من اجل دعم توجهاتهم وإضفاء الشرعية عليها ،حيث تم استخدامها في فرض نموذجها الثقافي على العالم مما أدى إلى الهيمنة الثقافية فضلاً عن بعض اشكال الجاذبية في الاسلوب الأمريكي والانتشار الواسع للغة الانكليزية ، إن فلسفة الاعلام الأمريكي يجري توظيفها في اطار الغزو الفكري المنظم لنشر نموذج الحياة الامريكية وفلسفة النجاح والمشروع الامريكي العالمي لبسط الثقافة الانكليزية مما يدعم هيمنتها الثقافية العالمية (أبران، 2014)

اعترفت جمهورية الصين ١٩١٢ بخمس مجموعات عنصرية كبرى، ولقد تمثل ذلك بعلمها الذي يحتوي على خمسة خطوط يمثل كل خط منها عنصراً من العناصر الخمسة فالأحمر يرمز الى العنصر الصيني والأصفر لعنصر المانشو والأزرق للعنصر المغولي والأبيض لعنصر التبت والأسود لعنصر سينكيانج (العبد،بدون عام) .

كما أن بنية الثقافة السياسية الصينية تتشكل من ثلاثة محاور هي: الثقافة الكونفوشيوسية –الماركسية –الليبرالية المعاصرة ، يتشكل المجتمع الصيني من ٥٦ قومية مختلفة ، أكبرها قومية" الهان Hans التي تمثل ٩٣ % أي الأغلبية بينما تتوزع ال ٧ %المتبقية على جماعات إثنية مختلفة كالتبتيين و المانشوس و اليوغروس و الويغور إضافة

إلى جماعة زونغ وهذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية . (بورشتاين ، دي كيزا , 2001) وفي الصين ٥٤ لغة أولها لغة الهان وهي اللغة السائدة، أما اللغات الأخرى فهي ٢٢ لغة منطوقة يتحدث بها الناس فقط ولا يكتبونها و ٢١ لغة منطوقة ومكتوبة (مراد،2004).

ظلت الصين بلاد متقدمة لأكثر من ألفى عام على الغرب في جميع المجالات: الفلسفة، الثقافة، الفنون، المهارات الاجتماعية والإبداع التقني ، والنفوذ السياسي ، ويدل اسم الصين باللغة الصينية (تشونغ كوو ومعناه المملكة الوسطى) على انتشار السلطة بشكل إشعاع من النفوذ يصدر من المركز باتجاه الأطراف ، مما يعني السيطرة على الآخرين وإذعانهم وعليه فإن فقدان الصين لعظمتها بعد حرب الأفيون مع بريطانيا واحتلال اليابان لبعض أراضيها يعد إنحرافاً عن مسار تقدمها (بيرجنسكي، 1999)

جمهورية الصين الشعبية هي الدولة الأكثر سكاناً في العالم مع أكثر من 1.338 مليار نسمة وتقع في شرق آسيا ويحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد تتألف الصين من أكثر من 22 مقاطعة و5 مناطق ذاتية الحكم و4 بلديات تدار مباشرة (بكين –تيانجين – شانغهاي – تشونغتشينغ)و2 مناطق عالية الحكم الذاتي (هونغ كونغ – ماكاو) عاصمة البلاد هي بكين (المركز العربي للمعلومات ، بدون عام) .

ثقافياً، لا توجد في الصين دعاية للكراهية تجاه أمريكا، على العكس هناك إعجاب كبير لدى الصينيين بالثقافة الأمريكية ، كما يبدي الأمريكيون إعجابا متواصلا بسياسة الإصلاح الإنفتاح ومعجزة التنمية الصينية ، وهناك تبادل واسع النطاق بين الجامعات ومراكز الأبحاث من الجانبين ، كما يعد الطلبة الصينيون في أمريكا الأكثر عددا بين الأجانب ، ويعد الأمريكيون من بين الجنسيات الأكثر تعلما للغة الصينية، ويوجد أكبر عدد من معاهد كونفوشيوس الصينية بأمريكا ، كما هناك إهتمام من حكومتي البلدين بتعزيز التبادل الثقافي والتعليمي بشكل مستمر (توداي زمان ، 2015) لكن تلك النزاعات والتناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى ويرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني ، المعتز بهويته و قوميته ، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل" التبت " و إقليم شينجيانغ ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب البلاد ، وعلى ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون . بالكونفوشيوسية ، مع وجود أقليات مسلمة ومسيحية وهندوسية . تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد ، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون ، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم مركز العالم و أنهم اصحاب حضارة عريقة في التاريخ. (نعمة، 1997)

5-اثر العلاقات الصينية الامريكية على النظام الدولي

أن الهيمنة الأمريكية على واقع العلاقات الدولية هي عرضة للمنافسة من قبل القوى الدولية الصاعدة خاصة الصين التي باتت تشكل قوة عالمية لا يمكن تجاهلها، إما من حيث مقوماتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، وهذا الصعود يؤدي إلى إعادة التوازن في النظام الدولي، كما كان قبل تفكك الإتحاد السوفياتي، ولكن بأسلوب مختلف ، فالتنافس الدولي الراهن يعتمد على المنافسة الاقتصادية التي تسخر الحركة السياسية الدولية لخدمتها، وبالتالي فالقوى الصاعدة تعتمد في منافستها للقوى الدولية الموجودة على النمو والتفوق الاقتصادي لذلك فإن ما يمكن قوله عن طبيعة العلاقات الصينية – الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة أنها علاقات تعني الكثير في الوقت الراهن في تشكيل العلاقات الثنائية وتوجهاتها وفي تشكيل التوازنات الدولية والتفاعل في النسق الدولي، خاصة مع حجم التحديات التي تواجه القطب العالمي الولايات المتحدة الأمريكية وما يثيره مستقبل العلاقات بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الأثر الذي سيتركه تنامي قدرات الصين، وإعادة صياغة دورها في العالم بما يتناسب ومكانتها فيه(حذفاني، 2011).

الخاتمة

تتسم العلاقات الامريكية الصينية بطبيعة مزدوجة بسبب كثافة المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية المتبادلة فهي تجمع من جهة ما بين المخاوف والشكوك المتبادلة ومن جهة ثانية تؤكد على ضرورة التعاون وتعزيز الاهتمامات المشتركة الخاصة فالصين لا تستطيع أن تتجاهل دور الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي المعاصر أو حجم مصالحها مع واشنطن ومن جانبها فان الولايات المتحدة لا تستطيع هي الاخرى أن تغفل حقيقة التقدم الاقتصادي المتزايد الذي حققته الصين والذي يؤهلها لأن تكون إحدى القوى الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية. إن العلاقات الامريكية الصينية تسير على مبدأ المصالح المشتركة التي تتطلب التعاون والتنسيق المتبادل والقائمة على اسس السلام والاستقرار في آسيا والعالم ومن ثم فأن التقارب في العلاقات يبقى مرهوناً بقدرة الطرفين على إحتواء القضايا العالقة بينهما، والمرشحة للتصاعد، مع العمل على زيادة فرص التعاون في المجالات التجارية التي تلعب دورا بارزاً ومؤثراً في العلاقات الامريكية الصينية حاضرا ومستقبلاً.

النتائج و المناقشة:

1-إن العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تميزت بالغرابة حيث ينظر كل طرف إلى الآخر بأنه لا عدو ولا صديق وإن المصالح المشتركة بين البلدين هي التي قادت العلاقة بينهما وليست الصداقة أو الايديولوجية السياسية ، فعلى الرغم من التنافس بين الدولتين في بعض القضايا إلا أنهما في حاجة الى بعضهما البعض في قضايا اخرى.

2-تتوقف طبيعة العلاقات المستقبلية المتوقعة بين البلدين الى حد بعيد على الكيفية التي يدار بها الصعود الصيني بوصفه واقعا ومن المؤكد انه ليس من مصلحة الصين ان تدخل في صراع عسكري أو اقتصادي مع الولايات المتحدة ، ومن الصعوبة أن تتفوق الصين في مجالات القوة الناعمة لان الانتاج الثقافي والفني الامريكي من حيث جاذبية القيم الامريكية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان اقدر على التفوق في مواجهة البراغماتية الصينية التي تحولها الى الة انتاج ضخمة بلا جاذبية .

3-تعد العلاقات الصينية الامريكية نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون اذ تتوفر لكلا الدولتين عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والتقنية والاجتماعية التي تؤهلها للقيام بدور عالمي واسع لاسيما وان الطرفين يمتلكان شبكة واسعة من المصالح المختلفة في مناطق متعددة من العالم يسعى كل منهما من زيادة تأثيره السياسي على تلك المناطق بالشكل الذي يخدم استمرار مصالحها فيها .

4-هناك مجموعة من المحددات والدوافع التي تتحكم في شكل العلاقة القائمة بين الصين والولايات المتحدة التي تغيرت مع التغيرات والتطورات على الساحة الدولية ،حيث تتحكم هذه المحددات سواء الداخلية او الخارجية في كبح العلاقة القائمة بينهما والانتقال بها من علاقة شراكة الى علاقة تقوم على التنافر والتناقض ، إلا أن حجم وكثافة المصالح المتنامية بين الطرفين يمنع من تدهور تلك العلاقة لعدم امكانية استغناء كل طرف من طرفي المعادلة عن الطرف الاخر ولان العالم اصبحت فيه العلاقات القائمة بين الدول اكثر تجانسا وارتباطا فلا يمكن للصين ان تستغني عن علاقتها مع الولايات المتحدة وبالمقابل فان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تتخلى عن علاقتها مع الصين .

الاستنتاجات و التوصيات:

1- للحفاظ على العلاقات الصينية الأمريكية وتطويرها يجب الابتعاد عن الشكوك حول استراتيجية الطرف الآخر والنزاعات وتعزيز الثقة المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أن العلاقات الثنائية معقدة وحساسة بين البلدين.

2-على صانعي السياسة والقرار ايجاد استراتيجية جديدة تدير العلاقة بين البلدين حيث تقوم على تخفيف العداء وإجبار الدولتين الدخول في علاقات أكثر تعاونية حفاظا على المصالح الاقتصادية المتنامية بين البلدين.

3-إن هناك العديد من المجالات لتطوير وتعميق العلاقة بين الولايات المتحدة والصين يمكن استثمارها لصالح البلدين في الحاضر والمستقبل اذا ما وضعت السياسات والخطط الكفيلة بإنجاحها.

References:

-ABDULLH, A. S. *The struggle over energy resources A study of the elements of power in the Chinese international behavior*. Journal of Political Science, Center for Arab Unity Studies, Issue 15 ,2007(In Arabic).

-ABD-ALSALAM, M. *Chinese military capabilities and regional balance.* Al-Seyassah Al-Dawlaiya, a periodical specialized in international affairs, issued by Al-Ahram Foundation(In Arabic)

-ABDEL-AZIZ, H. A. *China's nuclear power and strategic weight in Asia.* International Politics, No. 145, 2001(In Arabic).

-Al-ABED, A.M. *Studies in the History of the Far East*. University Knowledge House, Alexandria(In Arabic).

-ABRAN, I. M, The status of the economic factor and its future role in US-Chinese relations, Master's thesis, University of Algiers ,2014. (In Arabic)

-AKHRAS, I. The modern Chinese experience in growth, can it be emulated? Itrak Publishing and Distribution, Cairo,2005(In Arabic).

Arab Information Center, People's Republic of China, Star Times website-

-ARTHUR A, International investment toward the year 2002, New York, United Nations publications, , p. 107 1998

-Al-SABAH, A. The concept of population geography in China and Japan. Kuwait Geographical Society, Kuwait, 1986. (In Arabic).

-ATWAN, K. *The future of US-Chinese relations*. The Emirates Center for Strategic Studies and Research,2004(In Arabic)..

-AYYAD, H. M ,Sino-American relations after the end of the Cold War. The changing American position on China's accession to the World Trade Organization, Master's Thesis, Birzeit University, Palestine ,2007. (In Arabic)

-BORSTEIN, D, DE CHIESA, A. *The Dragon of Greater China in the Twenty-First Century, translated by Shawqi Jalal, first edition*, The World of Knowledge Series, No. 271, National Council. For Culture, Arts and Letters, Kuwait,2001. (In Arabic)

-BRZEZINSKI, Z. The Great Chessboard, translated by Amal Al Sharqi, Al Ahlia for Publishing and Distribution, Jordan,1999. (In Arabic)

-SOROUR, N , China's military establishment and the protection of the achievements of the era of reform and openness ,2015. (In Arabic)

China Facts and Figures, Dar Al-Najm Al-Jadeed, Cairo, 2004(In Arabic)-.

-Determinants of US-China Relations, Harmon Center for Contemporary Studies, 2019(In Arabic)
-DONG. w .*Chinas Trade Relations With The United States in Perspective*. Journal of Current Chinese Affairs . vol 39 . no3 p167. 2010
-IDRIS, M. Russia, China and the prospects for conflict with the United States. Location Arab Renewal:
:http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/40578
-ISSA, M. *The Current Positions of Powers in the Global Economic System* A Reading of International Reports, International Politics Journal, No. 173 ,2008(In Arabic)
-- Hahfani, n. *Sino-American relations between competition and cooperation in the post-Cold War era*, Master's thesis majoring in political science and international relations, Faculty of Political Science and Mass Communication, University of Algiers,2011, (In Arabic)
-LE MOINES, F. The Chinese Economy, translated by Sabah Mamdouh Kaadan, the Syrian General Book Organization, Damascus, 2010. (In Arabic)
-MARTIN, H. P; SCHUMANN, H, *The globalization trap is an assault on democracy and prosperity*, revised by Adnan Abbas Ali and Ramzi Zaki, Knowledge World Series, Kuwait ,1998(In Arabic)..
-MAJEED, I, US foreign policy toward West Africa after the Cold War, Nigeria as a model, PhD thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science 2008. (In Arabic)،
-MARZOUK, N, *on globalization and the new world economic order*, Al-Tariq Magazine, Beirut, No. 4,1997. (In Arabic)
. -MUHAMMAD, I. J. *Determinants of Sino-American relations in the last quarter of the twentieth century*. Iraqi University Journal, Issue 36, V 2 ,2017. (In Arabic)
. MUHAMMAD, K A. China's democratic transition. china today website-
http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/2003n10/10a4.htm
2004وMURAD, M. Islam is the number one religion in China, however-.
http://eg.china-embassy.org/ara/ddmt/t97921.htm
-M. Taylor Fravel, "China's Search for Military Power", The Washington Quarterly, Summer 2008.
-NIMA, K. H. Politics of blocs in Asia. Academy of Graduate Studies and Economic Research, Tripoli, 1st ed, 1997. (In Arabic)
Publications of the Army magazine, the National Defense magazine, p. 93(In Arabic)-.
-Republican Party Plaforms. The American Presidency Project.2008
-SALEH, D. A. The possibility of democratic transformation in China. Al-Hiwar Al-Modden, Issue 2372, V 138 ,2008, (In Arabic)
-SALEH, A, The Taiwan crisis, a Chinese escalation and American attempts to calm down in light of its failure in Iraq, Al-Asr website ,2004(In Arabic).
-SELIM, M -. *The relationship between democracy and development in Asia*. Center for Asian Studies, Cairo University, Egypt, 1997(In Arabic)..
--SOROUR, N. China and International Transformations and Protecting the Experience of Economic Reform. Lebanese National Defense Website, p. 91, 2015 http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/
--Today Zaman. Sino-American relations are hostage to the balance of global powers. Alternative site http://elbadil.com/2015/10/04/
-WU ,X. China and United States Coreinterests Common Interests and Partnership. United States in Stitute of Peace USIP Special Reports , - 277, 2011
-WAYNE M. M, China's Economic Conditions,p2, 24 /June ., p.1. 2011